

ملخص التقرير الاقتصادي العراقي للفصل الثاني من عام 2015

ما زالت الأزمة الاقتصادية والمالية التي يمر بها العراق منذ منتصف العام السابق فضلاً عن الاوضاع السياسية والامنية غير المستقرة تؤثر على الاقتصاد العراقي سلباً مسببة انكماش وركود واضح في مختلف أنشطة القطاعات الاقتصادية والتي انعكست في انخفاض نسبة نمو الناتج المحلي بالاسعار الجارية للفصل الثاني من عام 2015 بنسبة (-24.2%)، فيما انخفض الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة، بنسبة بلغت (-2.5%)، ويعزى هذا الانخفاض بصورة رئيسة الى انخفاض نشاط قطاع النفط الخام بنسبة (-44%) مقارنة بالفصل المماثل من عام 2014، والناجم من انخفاض سعر برميل النفط الخام الى (54.4) دولار للفصل الثاني من عام 2015 مقابل (101.4) دولار للفصل المماثل من 2014، وعلاوة على ذلك سجلت معظم الأنشطة الاقتصادية المتبقية انخفاضا بنسبة متفاوتة قياسا بالفصل المماثل من العام 2014 .

فيما اظهرت مؤشرات الرقم القياسي لاسعار المستهلك خلال الفصل اعلاه ارتفاع مؤشر التضخم الاساس للاقتصاد العراقي مقاساً بالتغير النسبي للرقم القياسي لاسعار المستهلك مستبعداً منه المشتقات النفطية (النفط والغاز) ومجموعتي (الفواكه والخضر) بنسبة (1.8%) قياسا بالفصل ذاته من عام 2014، كذلك ارتفع معدل التضخم الاجمالي لهذا الفصل بنسبة (1.5%) عن الفصل المماثل من العام السابق، ويعزى جزء كبير من هذا الارتفاع الى الزيادة الحاصلة في اسعار قسيمي (السكن،المياه،الكهرباء، الغاز) و (الصحة) وبنسبة بلغت (3.9%)، (2.8%) على التوالي .

اما على صعيد اسعار الفائدة، استمر البنك باعتماد مؤشر سعر الفائدة الاساس (6%) لتحفيز المصارف للتوجه نحو السوق لتمويل المشاريع وتوفير الائتمان لطالبيه لغرض دعم التنمية في العراق من اجل استقرار النظام المالي وتشجيعاً للنشاط الاقتصادي بغية القيام بالعمليات المصرفية، وتبعاً لذلك فقد احتفظت اسعار فوائد الائتمان وايداعات المصارف بالدينار لدى هذا البنك بمستوياتها السابقة.

ما زال هذا البنك مستمراً بالعمل بنافذة الاستثمار بالدينار لمدة (7) ايام ويسعر فائدة (1%) سنويا اعتباراً من 2014/6/9، كما استمر البنك المركزي بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطي الالزامي البالغة (15%) على الودائع كافة سواء كانت ودائع حكومية او ودائع القطاع الخاص وللعلمتين الدينار العراقي والدولار الامريكي، حيث انخفض رصيد الاحتياطي الالزامي على ودائع القطاع الحكومي للفصل الثاني/2015 بنسبة (-3.4%) مقارنة بالفصل الاول من العام ذاته، فيما سجل انخفاضاً طفيفاً على ودائع القطاع الخاص وبنسبة (-0.1%) للفترة ذاتها.

انخفض رصيد الاحتياطيات الاجنبية خلال الفصل الثاني من عام 2015 بنسبة (-5.4%)، ليسجل (74829) مليار دينار مقارنة برصيد (79076) مليار دينار للفصل الاول من العام ذاته.

اما فيما يتعلق بسعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي في نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية في البنك المركزي خلال الفصل الثاني من عام 2015 ، فمازال مستقراً عند سعر (1166) دينار لكل دولار، فيما سجل (1304) دينار لكل دولار في السوق الموازية خلال هذا الفصل بعد ان سجل (1244) دينار لكل دولار للفصل الاول من عام 2015.

اما بشأن اهم التطورات النقدية سجل رصيد عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) نهاية الفصل الثاني من عام 2015 نسبة نمو بلغت (1.6%) ويعزى ذلك الى ارتفاع كل من صافي العملة في التداول والودائع الجارية بنسبة (2.1% ، 0.8%) على التوالي، سجل عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) (السيولة النقدية) نمواً بلغت نسبته (1.3%) للفصل الثاني/ 2015 قياساً بالفصل الاول من ذات العام، ويعزى ذلك الى ارتفاع نمو عرض النقد M1 والودائع الاخرى بنسبة (1.6%، 0.1%) على التوالي .

بلغت مشتريات البنك المركزي من الدولار من وزارة المالية (10.5) مليار دولار، فيما بلغت الكميات المباعة من النقد وتعزيز حسابات المصارف في الخارج للفصل الثاني من عام 2015 ما مقداره (11.4) مليار دولار، حيث بلغ تعزيز الرصيد ما يقارب (9.7) مليار دولار اي بنسبة (85%) من مجموع المبيعات، فيما بلغت الكميات المباعة نقداً (1.7) مليار دولار.

اما فيما يتعلق بمزادات وزارة المالية، لم تقم الوزارة خلال الفصل الثاني من عام 2015 أي مزاد حوالات للأجلين (182، 364) يوم، فيما بلغ مجموع ماسدد خلال الفترة اعلاه

مايقارب (975.5) مليار دينار للاستحقاق (364) يوم للحوالات التي تم اصدارها في عام 2014 وتستحق السداد خلال هذا الفصل.

استمر البنك المركزي خلال الفصل الثاني/2015 باقامة مزادات ذات استحقاق (91) يوم، حيث اقيم ستة مزادات بقيمة (200) مليار دينار للاصدارية الواحدة، بلغ المباع منها (1.163) ترليون دينار مقابل (825.5) مليار دينار للفصل الثاني من عام 2014 اي بنسبة زيادة ملحوظة بلغت (41%)، بلغ المسدد (986.9) مليار دينار، وبمعدل سعر خصم (4.98%).

اما على صعيد الموازنة العامة للدولة، فقد ارتفعت الايرادات العامة للفصل الثاني من عام 2015 بنسبة (10.9%) قياسا بالفصل الاول 2015، ويعزى ذلك في جزء كبير منه الى ارتفاع الايرادات النفطية بنسبة (52.6%) قياساً بالفصل السابق، في حين ارتفعت النفقات العامة بنسبة (50.8%) لفترة المقارنة ذاتها، الامر الذي ادى الى حدوث عجز ماليا بلغ (-642.6) مليار دينار.

اظهرت التقديرات الاولية لميزان المدفوعات العراقي للفصل الثاني من عام 2015، فائضاً بلغ (1.6) مليار دولار، والناجم عن الاصول الاحتياطية للبنك المركزي العراقي خلال هذه الفترة، الامر الذي اسهم في تسجيل الحساب المالي فائضاً بلغ (2.3) مليار دولار .